مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center
نماء وانتماء

أبحاث نماء (٣)



اختلاف المحدِّثين والأصوليين في منهج نقد السنة
(وقفة نقدية للفكرة)



د. حاتم بن عارف الشريف

www.nama-center.com

اختلاف المحدِّثين والأصوليين في منهج نقد السنة..

وقفة نقدية للفكرة

د. حاتم بن عارف الشريف

تعددت الدراسات التي تعقد موازنةً بين (الأصوليين) و(المحدّثين) ، هكذا بهذا الإطلاق !

وأول نقدٍ يُوجَّه لهذا الإطلاق : هو أن أصحاب هذه الدراسات كثيرا ما يتجاهلون اختلافَ تقريرات الأصوليين أنفسهم ، فيسوق أصحابها رأي الأكثرين من الأصوليين (بزعمهم) ، أو الراجح بحسب ظنونهم (في أحسن أحوالهم) ، وكأنه هو رأي جميع الأصوليين ! وكأنه لا وجود لمن وافق المحدثين من الأصوليين أيضا .

وكثيرا ما يقع التباين في المنسوب إلى جمهور الأصوليين ، وفي دعاوى الرجحان ، مما يجعل المرور على هذه المسألة بلا تمحيص علمي عملا غير علمي وبعيدا عن المنهجية الصحيحة كل البعد !

وثاني نقد : لو سألت أصحاب هذه الدراسات : من تقصدون بـ(الأصوليين) ؟ هل يدخل مع هؤلاء أئمةُ المذاهبِ المؤسسون : كمالك والشافعي وأحمد ، وكالأوزاعي والثوري والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه ؟ (مثلا : ذكر ابن أبي حاتم : الإمام مالكا ، والثوري ، والأوزاعي : في أجل أئمة النقد الحديثي في تقدمته للجرح والتعديل)

لا شك أن هؤلاء هم أصل الأصول ، وما كُتبت كتب الأصول إلا لتقرير أصول بعض هؤلاء الأئمة .

فإن ادعوا أنهم قد قصدوا هؤلاء ، فعليهم أن يدركوا أن هؤلاء الأئمة كانوا في عصورهم هم أئمة الفقه وهم أئمة الحديث أيضا ، ولذلك لا يصح إن ننسب إليهم خلاف رأي المحدثين ! إذ كيف ننسب إليهم خلاف المحدثين وهم المحدثون ؟! بل هم من أئمة النقد لدى المحدثين !!

وثالث نقد : أن كثيرا من المصنفين في علوم الحديث من المتأخرين هم أصوليون وفقهاء أيضا : بَدْأً بالخطيب البغدادي (صاحب الكتاب الأصولي : الفقيه والمتفقه) ، والبيهقي (صاحب المدخل إلى السنن وغيره من التقريرات الأصولية) ، إلى ابن الصلاح (المحدث والأصولي) ، إلى الإمام النووي .. وأمثالهم .

ولندرك فداحة خطأ ذلك التقسيم الحاد بين الطائفتين : تأمّلْ هذا الإشكال : كيف ننسب مثلا للمحدثين رأيًا أخذناه من تقرير الإمام النووي له يخالفه الأصوليون الذين منهم الإمام النووي أيضا ؟! فهل الإمام النووي المحدث يخالف الإمام النووي الأصولي !

وقس على هذا المثال غيره من الأمثلة !

ورابع نقد : كيف نتصور أن الأصوليين كان لهم منهجهم الخاص المعتبر في نقد السنة ، والذي يخالفون فيه المحدثين ، مع أن كثيرا من أئمة الأصول يذكرون في شروط المجتهد ، عند ذكرهم لشرط العلم بالسنة : أنه يكفي في علمه بالسنة أن يعتمد جهود نقاد السنة . بل بعض الأصوليين ينصون على وجوب اعتماد أمثال الإمامين : البخاري ، ومسلم .

ألا يدل ذلك على اعتمادهم التام لمنهج المحدثين النقدي ؟!

كيف نتصور أيضا أن الأصوليين كان لهم منهجهم الخاص المعتبر في نقد السنة ، والذي يخالفون فيه المحدثين ، مع اعتبار أكثر المتكلمين من الأصوليين أن جمهور ما صححه الشيخان ليس فقط صحيحا ، بل هو مما يفيد اليقين النظري ؟!

لا يجتمع هذا الحكم من الأصوليين ودعوى خلافهم للمحدثين في قواعد نقد السنة !

وأقل ما توجبه هذه النقدات : هو أن يُقيِّد أصحابُ تلك الدراسات إطلاقاتهم بما يحدد مقصودهم بـ(الأصوليين) ومقصودهم من (المحدثين) ! وأن لا يكون منطلَق كلامهم قائما على دعوى وجود منهجٍ حديثيٍّ مقطوعٍ باعتماده لدى الأصوليين يخالفون فيه منهجَ المحدثين .

وأكثر ما تدل عليه هذه النقدات : أن عموم هذه الدراسات ، مهما كانت متميزة في فهم الأقوال المحكية ، وفي سعة الاطلاع : إلا أنها لم تخرج عن نمط الدراسات التقليدية النمطية ، التي لا تدقق فيما وراء هذه الأنماط الجاهزة للتفكير .

فإذا ما خَلْخَلْنا أساس أمثال هذه البحوث ، فدعونا إذن نكمل تفكيك خططها وقاعدة دراستها !

فبعد أن نبهتُ سابقا على خلل الدراسات التي تدعي عقد موازنة بين اختلافات الأصوليين والمحدثين في تقرير قواعد قبول الأخبار وردها ، من جهة عدم صحة إطلاق هذا التقسيم الحادّ بين هذين التخصصين ، دعونا ننتقل إلى فكرة أخرى تبين تجاوز هذه الدراسات لمسألة ضعف قاعدة دراستهم من جهة أخرى ، تبدأ من تحليل أحوال تقريرات الأصوليين الحديثية ، وصحة الاعتماد عليها في تقرير قواعد القبول والرد في مرويات الأخبار :

ومن نظر في تقريرات الأصوليين في قواعد علوم السنة سيجد أنها لا تخرج عن حالتين اثنتين (سيدرك القارئ الكريمُ انحصارَها فيها من خلال هذا العرض أيضا) :

الحالة الأولى : أن يظن الأصوليون في تقريرهم لمباحث السنة النقدية أنهم يقررون ما سار عليه المحدثون ، وأنهم يُنظِّرون لمنهجهم التطبيقي بتقعيد نظري . فهم عند أنفسهم في هذه الحالة : مجرد مقرِّرين نظريًّا لما سار المحدثون عليه عمليًّا .

وهذا هو الأصل في تنظير الأصوليين ، أنهم يحسبون أنهم يكتبون تقعيدا موافقا لمنهج المحدثين ؛ لأنهم لا يستجيزون لأنفسهم مخالفتهم ، بدليل أدلة ثلاثة سبقت في السياق السابق ، وهي بعرض آخر :

١- تصريحهم بوجوب رجوع الفقيه المجتهد إلى أحكام نقاد الحديث لتمييز صحيح المرويات من ضعيفها ، كما سبق .

وهذا ما سار عليه إماما الأصوليين الإمام الشافعي ومناظِرِه الحنفي والذي هو غالبا شيخه الإمام محمد بن الحسن ، في رجوعهما لحكم المحدثين ، واحتكامهما إليهم في الأخبار التي يختلفان في الاحتجاج بها . كما وقع ذلك في مواطن عديدة ، يحكيها الإمام الشافعي ، تدل على اعترافه التام هو ومناظره بالتسليم لمنهج المحدثين النقدي ! فهو تسليم تجاوز في دلالته دلالةَ الرضا عن منهج المحدثين ودلالةَ عدم الاعتراض عليه(١) !!

كما أن تأليفَ الإمام الشافعي لكتابه (الرسالة) للمحدثين (حيث كتبه استجابةً لناقد المحدثين عبد الرحمن بن مهدي) ، مع ما تضمنته (الرسالة) من باب كبير في علوم السنة ، وفَرَحَ المحدثين بهذا الكتاب ، وتداولَهم له أيما تداول (وأنبه إلى الحفاوة البالغة للإمام أحمد بالرسالة) = كل ذلك يدل على اتحاد منهج (الرسالة) – أصل الأصول – مع منهج المحدثين ، إذ لو وجد المحدثون في تقريرات الإمام الشافعي الحديثية ما يوجب الرد والتعقب ، لما ترددوا في تخطيئه . ولو أنهم فعلوا ، لما كان ثناؤهم المطلق على (الرسالة) ليصل إلينا دون تخطيئهم له في علوم الحديث ودون تقييدهم لذلك الثناء بما يدل على

خلافهم له في صَنْعتِهم وفَنِّهم ؛ لتوفر أقوى الدواعي لنقل مثله ، ولاشتهاره ، خاصة مع حفوتهم البالغة بالكتاب .

وعدم وجود شيءٍ من ذلك التخطيء لتقريرات الإمام الشافعي في كلام متقدمي المحدثين الذين احتفوا برسالته المؤلفة لهم = يشهد لعدم وجود اختلافٍ بين تقريرات الإمام الشافعي الحديثية وتقريرات المحدثين .

٢- وبدليل : تعظيم الأصوليين البالغ لجهود المحدثين في تمييز صحيحها من سقيمها ، حتى عدَّ كثيرٌ منهم ما أخرجه الشيخان (البخاري ومسلم) خبرا مفيدا لليقين . والمعترض من الأصوليين على إفادة تصحيح الشيخين لليقين ، لا يخالف في صحة أحاديثهما ، ولو بغلبة الظن ، ولا يخالف في وجوب العمل بأحاديثهما ، لكنه يعارض في دلالة تَلقِّي الصحيحين بالقبول على اليقين النظري (كالجويني(٢) والنووي(٣)) . وعلى هذا : فلا خلاف بين الأصوليين في صحة جمهور أحاديث الصحيحين ، وفي إجلال جهدهما ، وفي اعتباره المرجع الأول والأساس لمعرفة صحيح السنة .

فأنَّى لمثل هؤلاء أن يكونوا غير موافقين لمنهج المحدثين النقدي ؟!

٣- وبدليل عدم إبراز الأصوليين لجهد تطبيقي في نقد السنة يخالف ما كان عليه المحدثون ، رغم هذه القرون المتطاولة التي بدأت منذ تأصيل علم الأصول ، حتى اليوم ! فليس هناك كتاب في (صحيح السنة) ألّفه الأصوليون على غرار مؤلفات المحدثين في هذا الموضوع المهم غاية الأهمية ، وليس للأصوليين أي عمل تطبيقي آخر في تمييز المقبول من المردود من المرويات .

ولو كان الأصوليون مخالفين لمنهج المحدثين النقدي ، وغيرَ مُسلِّمين لهم منهجَهم ، سيكون تركهم للتأليف في تمييز صحيح السنة من ضعيفها خللا كبيرا وتقصيرا بالغا يخدش أمانة تحمّل العلم ، ويوقع في طائلة مؤاخذة الإثم ، لتقصيرهم في تحقيق واجب كفائي : كلَّ هذه القرون المتطاولة ، رُغمَ توفر كل دواعي مثل هذا التأليف ، والتي تتلخص دواعيه في :

– مصدرية السنة الأساسية في التشريع ومكانتها العظمى من الدين .

– وفي وجود منهج غلط يزعم تمييز صحيحها من ضعيفها انفرد بهذا العمل الخطير !!

فلو كان للأصوليين منهج نقدي يخالف منهج المحدثين ، لماذا لم يؤلفوا كتابا وفق منهجهم يميزون به بين الصحيح والضعيف ؟! لماذا تستمر هذه القرون على هذا الاكتفاء بجهود المحدثين وحدها ؟!

ولهذه الأمور الثلاثة كان الأصل في الأصوليين عند تقريرهم لمباحث السنة هو أنهم يتصورون أنفسهم مقررين لمنهج المحدثين ، غير خارجين عنه .

وسوف أورد في آخر هذا المقال ملحقا من كتابي (اختلاف المفتين) ، فيه مزيد استدلال وتوثيق لهذه المعلومات .

ولا شك أن تقريرات الأصوليين الحديثية منها ما وافق منهج المحدثين فعلا ، ومنها ما قد عارضه .

– أما ما وافقوا فيه منهج المحدثين (وهو كثير بحمد الله) فلا يتطرق إليه نزاع ولا إشكال .

– وأما ما خالفوا فيه منهجهم ، فهذا هو محل البحث عادةً من قِبَل الدارسين .

ولكن الذي كان يجب التوقف عنده من قِبَل أولئك الدارسين هو : ما قيمة معارضة من لا يظن نفسَه معارضا ، وما وزن معارضة الذي يحسب نفسه يقرر منهج الذين عارضهم ، معترفًا أن عمله يقتصر على تَلَمُّس منهجهم ، كما أن عمله في تقرير منهج الاستنباط الفقهي ينحصر في تقرير مناهج أئمة الفقه في الاستنباط (فإن أجاز لنفسه مخالفة أحدهم ، لم يُجز لها مخالفة جميعهم) ، فليس من عمل الأصولي تخطيء الأئمة المجتهدين في أصولهم الفقهية .

لأن الأصوليين في هذه الحالة لو كانوا قد علموا أن منهج المحدثين يخالف تقريرهم ، لما خالفوهم أصلا ، ولسارعوا إلى تصحيح التقرير لكي يوافقهم .

فما أبعد تقرير الأصوليين في هذه الحالة عن تقرير من يريد الاحتجاج بتقريرهم هذا على ردِّ تقرير المحدثين ؟! والأصوليُّ نفسُه في هذه الحالة لو قيل له : هل تخالف المحدثين ؟ لقال : سبحانك هذا بهتان عظيم !! يأبى الله والمؤمنون أن أخالف أهل الفن ، وما كنتُ من أهله !!

والحالة الثانية : أن يصرح بعض الأصوليين (أو أحدهم) بخلافهم لمنهج المحدثين ، وأن يعلنوا عن عدم موافقتهم لأحد تقريراتهم . وهو أمر قليل جدا في تقريرات الأصوليين ، بل هو مناقض لتقريراتهم الكلية السابق بعضها ، التي توجب موافقتهم للمحدثين وعدم الاعتراض عليهم في فنهم !

وإن كان لهذا التناقض تفصيلٌ يخفف من أثر دعوى التناقض ، التي الأصل عدم وقوع عموم العقلاء فيها ، فضلا عن جمعٍ كبير من أعقل العقلاء ، وهم علماء الأصول ؛ لأن التناقض يعارض مبدأ العقل الضروري : وهو عدم اجتماع الضدين وعدم ارتفاعهما ، فالتناقض مرفوض عقلا ببداهة العقل وأولية ميزانه .

إذ قد وجدت (بالاستقراء) أن معارضة الأصوليين للمحدثين التي يصرحون فيها بالمعارضة لهم ، لا تخرج عن صور ثلاث :

الصورة الأولى : أن يكون الاختلاف لفظيا ، ليس حقيقيا ، ولا مؤثرا في منهج القبول والرد .

الصورة الثانية : أن يكون الاختلاف حقيقيا ، لكن يكون الرأي المنسوب للمحدثين ليس رأيا لهم على الحقيقة ، وإن توهمه الأصوليُّ رأيا لهم .

وقد ساعد على حصول هذا التوهم لدى بعض الأصوليين أمور عديدة :

– أحدها : رجوع بعضهم لمحدثي زمانه ، والذين هم غالبا (من بعد القرن الرابع) رواة أكثر منهم نقاد ، لا يُمَثِّلُ رأيُهم اجتهادَ نقاد الحديث ومجتهديه من أصحاب التصانيف في التصحيح والتضعيف والتعليل . وقد تشير عبارة الأصولي إلى ذلك ، كأن ينسب قول المحدثين لـ(بعض المحدثين) ، أو لـ(النَّقَلَة) ، وأمثال تلك العبارات المقيَّدة ، أو التي تدل على شيء من حطٍّ في قدر المنقول عنه من منزلة النقد والجهبذة في الحديث .

– ثانيها : أنه قد يقع ذلك أبضا بسبب رجوع هؤلاء الأصوليين أو الدارسين المعاصرين لتقريرات متأخري المحدثين في علوم الحديث ، وهي تقريراتٌ ليست دائما معبِّرةً عن منهج المجتهدين من أئمة المحدثين أيضا ، إذ تقريراتُ متأخري المحدثين هي كتقريرات الأصوليين لأصول فقهِ أئمةِ الاجتهاد ، فكما قد يقع تقريرُ أصلٍ فقهي يخالف ما كان عليه أئمةُ الفقه المجتهدون، فلا يكون ذلك مقبولا منهم ولا معبّرا عن منهج فقهاء السلف والأئمة ، فكذلك وقع للمصنفين في علوم الحديث ، فوقع لهم أغلاطٌ في بعض تقريراتهم لمنهج المحدثين ، ونُسبت بسبب ذلك إلى المحدثين مناهجُ ليست لهم (وإن كانت ليست كثيرة ، كما هي في أصول الفقه) .

فحينئذ يأتي الأصولي ، ليجد تقريرا مرفوضا ومنسوبا إلى المحدثين ، فيعلن الأصولي رفضه ، ويعلن أنه يخالف المحدثين .

– وثالثها : أنه قد يقع هذا التوهم أيضا بسبب خطأ الأصولي في فهمه لكلام المحدث ، فيفهم من كلامٍ له إطلاقًا يقيده المحدّثُ في موطن آخر ، أو يفهم منه تعميما يخصصه المحدث في محل ثان ، فيصرح بخلافه ، وهو إنما أُتي من فهمه الغلط للصواب من كلام المحدثين .

الصورة الثالثة : أن يكون الأصولي يقرر تقعيدا يخالف المحدثين مخالفة حقيقية ، ويصرح بخلافه لهم ، ويكون الأصولي هو المخطئ .

«ويكون الأصولي هو المخطئ وليس المحدثين» ، صدّرتُ بهذا الحكم قبل الاستدلال ؛ لثلاثة أسباب :

الأول : أننا نتحدث في هذه الصورة عن تقرير لأصولي يخالف فيه المحدثين ، عن عالم واحد يخالف جمعا من الأئمة .

الثاني : أنه (مع كونه عالما واحدا) فهو عالم غير مختص ، ويخالف المختصين ! فهو كمهندس خالف أطباء العالم ، بل كمهندس خالف الأطباء منذ قرونٍ حتى اليوم ! (وحتى لا يُخالَف في التمثيل ، اسمحوا لي بهذا التمثيل الآخر : كطبيب أنف وأذن وحنجرة يخالف أطباء القلب في العالم كله في قضية من عميق تخصص أطباء القلب) !!

الثالث : أن الأصولي نفسه قد اعترف بأنه مقلد لأهل الحديث ، في نقدهم ، كما سبق عنهم .

«ويكون المخطئ هو الأصولي» ، وصدّرت بهذا الحكم أيضًا ؛ لأن هذا هو الواقع استقراءً . ومن أثبت لي في مسألة من نحو هذه الحالة خطأ المحدثين وصواب الأصولي ، كان له بذلك عليّ حق المستفيد على المفيد . ولم أعدَّ هذا سببا رابعا ؛ لأنه دعوى مني ، لا ألزم بها المخالف ؛ لكنها قد توجب عليه هو الرجوع عند العجز !!

وأختم هنا بما ذكره الإمام البيهقي(ت٤٥٨#) في رسالته التي أرسلها إلى الإمام الفقيه الأصولي أبي محمد الجويني (٤٣٨#) ، حيث ذكّره فيها بمنهج الإمام الشافعي في قبول الأحاديث وردّها ، فقال في رسالته إليه ، مشيرا إليه : «وأرجو من الله سبحانه أن يُحيي به سنة إمامنا المطّلبي في قبول الآثار ، حيث أماتها أكثر فقهاء الأمصار ، بعد مَن مضى من الأئمة الكبار ، الذين جمعوا بين نوعَيِ علم الفقه والأخبار .

ثم لم يَرْضَ بعضُهم بالجهل به ، حتى رأيته حَمَلَ على العالم به ، بالوقوع فيه ، والإزراء به ، والضحك منه ! وهو مع هذا يُعظِّمُ صاحبَ مذهبِه ويجلُّه ، ويزعم أنه لا يفارق في منصوصاته قوله ، ثم يَدَعُ في كيفية

قبول الحديث ورده طريقتَه ، ولا يسلك فيها سيرته ؛ لِقِلّة معرفته بما عرف !! هلا نظر في كتبه ، ثم اعتبر باحتياطه في انتقاده لرواة خبره ، واعتماده فيمن اشتبه عليه حاله على رواية غيره ، فيرى سلوك مذهبه – مع دلالة العقل والسمع – واجبًا على كل من انتصب للفتيا : فإما أن يجتهد في تَعَلُّمِه ، أو يسكت عن الوقوع فيمن يعلمه . فلا يجتمع عليه وِزْران ، حيث فاته الأجران ، والله المستعان »(٤) .

وبالمناسبة : فقد انتصح الإمام الفقيه الأصولي أبو محمد الجويني بنصيحة البيهقي ، وترك تأليف كتابه الذي لم يلتزم فيه بمنهج المحدثين النقدي ، بعد أن وصلته رسالة البيهقي ! فهل ينتصح رافعو شعار الأصولية في وجه أهل الحديث ، كما انتصح أئمتهم !!

هذه أحوال ما يُدَّعى فيه خلافُ الأصوليين والمحدثين ، وهذا هو تحليلي لمنهجية هذه الدراسات ، أرجو أن يكون فيه ما يعيد النظر في تصحيحها ، أو الإجابة عن نقدها .

والله من رواء القصد .

ملحق(٥)

صفحات من كتابي اختلاف المفتين

تبين رجوع الفقهاء والأصوليين إلى المنهج النقدي الذي وضعه المحدثون

وحتى لا يبقى لديك شكٌّ في أن منهج المحدثين في نقد السنة وتمييز مقبولها من مردودها منهجٌ متّفقٌ عليه يقينًا : فعليك أن تعلم أن أئمة الأصوليين من الفقهاء والمتكلّمين كانوا يذكرون في شروط المفتي : أنه يكفي فيه لمعرفة السنة وتمييزِ صحيحها من ضعيفها : أن يقلِّدَ في ذلك أئمةَ الحديث (كالبخاري ومسلم)! والرضا بتقليد المحدثين يتضمّنُ الرضا الكامل والقناعة التامة بمنهجهم . فماذا تريد بعد هذا التقليد دليلًا على التسليم الكامل لمنهج المحدثين؟! وهو تسليمٌ كاملٌ من جِلَّةِ الفقهاء والأصوليين!!

ومن هؤلاء الأئمة : الإمام أبو إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) (٦)، وإمام الحرمين أبو المعالي الجُويني (ت٤٧٨هـ)(٧)، والإمام أبو المظفّر السمعاني (ت٤٨٩هـ)(٨)،

والإمام أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)(٩)، والإمام فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)(١٠)، وأبو شامة المقدسي الشافعي (ت٦٦٥هـ)(١١)، وصفي الدين الهندي (ت٧١٥هـ)(١٢) ، ونجم الدين الطوفي الحنبلي (ت٧١٦هـ)(١٣)، وعلاء الدين البخاري الحنفي (ت٧٣٠#)(١٤)، وتاجُ الدين السبكي (ت٧٧١)، وجمال الدين الإسنوي (ت٧٧٢هـ)(١٥)، والجلالُ المَحَلِّي (ت٨٦٤هـ)(١٦)، وابنُ أمير الحاجّ الحنفي (ت٨٧٩هـ)(١٧)، وعلاء الدين المرداوي (ت٨٨٥هـ)(١٨)، وغيرهم، ولا أعلم لهم مخالفًا من أهل العلم(١٩).

بل لقد نُقِلَ اتفاقُ العلماء ومنهم الفقهاء على ذلك :

فقد قال الإمام أبو محمد ابن أبي حاتم (ت٣٢٧#) : «فان قيل : كيف السبيل إلى معرفه ما ذكرتَ من معاني كتاب الله عز وجل ، ومعالم دينه ؟ قيل : بالآثار الصحيحه عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ، وعن أصحابه النجباء الألِبّاء ، الذين شهدوا التنزيل ، وعرفوا التأويل رضي الله عنهم . فان قيل : فبماذا تعرف الآثار الصحيحه والسقيمه ؟ قيل بنقد العلماء الجهابذه الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيله ورزقهم هذه المعرفه في كل دهر وزمان ... (ثم أسند إلى الإمام عبدالله بن المبارك ، قائلا) : قيل لابن المبارك : هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال : يعيش لها الجهابذه .

(قال :) فإن قيل : فما الدليل على صحه ذلك ؟ قيل له : اتّفاقُ أهل العلم على الشهاده لهم بذلك . ولم ينزلهم الله عز وجل هذه المنزلة ؛ إذ انطق ألسنةَ أهل العلم لهم بذلك ؛ إلا وقد جعلهم أعلاما لدينه ، ومنارًا لاستقامة طريقه ، وألبسهم لباس أعمالهم»(٢٠) .

ثم إن ابن أبي حاتم أورد على الإجماع الذي حكاه الاعتراضَ التالي : « فإن قيل : ذكرتَ اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك ، وقد علمتَ بما كان بين علماء أهل الكوفة وأهل الحجاز من التباين والاختلاف في المذهب ! فهل وافق أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن جماعةَ مَن ذكرتَ من أهل العلم في التزكية لهؤلاء الجهابذه النقاد ؟ أو وجدنا ذلك عندهم ؟» .

فأجاب ابن أبي حاتم بقوله : « قيل : نعم . قال سفيان الثوري : ما سألت أبا حنيفة عن شيء ، ولقد كان يلقاني ويسألني عن أشياء .

فهذا بيّنٌ واضحٌ ، وإذا كان صورةُ الثوري عند هذه الصورة : أن يفزع إليه في السؤال عما يشكل عليه = أنه قد رضيه إمامًا لنفسه ولغيره»(٢١) .

ثم أكمل ابن أبي حاتم الاحتجاجَ لفكرته ، بما يدل على رجوع أئمة الكوفة من الإمام أبي حنيفة وتلامذته إلى المحدثين واعتمادهم عليهم .

وممن نقل الإجماعَ على ذلك أيضًا : الإمام السخاوي (ت٩٠٢#) ، حيث قال وهو يتكلم عن أئمة النقد من المحدثين : «هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع إليهم في التعديل والتجريح ، كما اتفقوا على الرجوع في كل فنٍّ إلى أهله . ومن تَعَاطَىٰ تحريرَ فنٍّ غيرِ فَنِّه ، فهو مُتَعنّي» (٢٢) .

ومن أجَلّ ما يُذكر في الدلالة على رجوع الفقهاء إلى منهج المحدثين واعتمادهم عليه : ما ثبت عن إمام الفقهاء : الإمامِ الشافعي ، أنه كان يقول للمحدثين ، وفيهم الإمام أحمد : « أنتم أعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديثُ صحيحًا ، فأعلموني ، إن شاء يكون كوفيّا أو بصريًّا أو شاميًّا ، حتى أذهب إليه ، إذا كان صحيحًا»(٢٣) .

فعلّقَ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) على ذلك ، مبيّنًا تسليمَ الإمام الشافعي للمحدثين بأنهم أقوى منه إدراكًا بعلل الأخبار وبأسباب قبولها ، فقال : «إنما أراد الشافعيُّ إعلامَ أحمد بن حنبل أن أصله الذي بنى عليه مذهبَه الأثرُ ، دون غيره فيما ثبت النصُّ بخلافه . وأشار إلى أن أصحاب الحديث أشدُّ عنايةً من غيرهم بتصحيح الأحاديث وتعليلها ، وأكثر بحثًا عن أحوال الأمة في جرحها وتعديلها ؛ ليستخرج بذلك ما في نفس أحمد ، ويسبره : هل يجد عنده طعنًا عليه أو عيبًا فيما يذهب إليه، أو خبرًا يخالف أصلَه ، أو أثرًا ينقض قولَه . وهذا يدل على قُوّة نَفْسِه فيما أصّلَه ، وإتقانِه قاعدةَ مذهبِه وما شيّدَه »(٢٤) .

قلتُ : فلو كان عند الإمام الشافعي منهجٌ مغايرٌ لمنهج أحمد والمحدثين ، أكان يرجع إليهم في ذلك ، ويُحيل إلى علمهم فيه ونقدهم له ؟!!

وقال الإمام الشافعي أيضًا عن المحدثين :« أنهم وُضِعُوا مَوْضِع الأمانة ، ونُصِبُوا أعْلامًا لِلدين ، وكانوا عالِمِين بما أَلْزَمَهُم اللهُ مِن الصدق في كلِّ أمْر»(٢٥) .

وقال أيضًا (رحمه الله) : «إذا رأيتُ رجلًا من أصحاب الحديث ، فكأني رأيت رجلا من أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– [فجزاهم الله خيرًا ! فهم حفظوا لنا الأصل، فلهم علينا فضل]»(٢٦) .

وما أكثر ما أحال الإمام الشافعي في كتابه (الأم) في معرفة الحديث ونقده إلى المحدثين(٢٧) ، فيقول:«هذا لا يُثبته أهلُ الحديث » ، أو : «يُثبته أهلُ الحديث» ، أو : « لا يثبته أهل العلم بالحديث» ، ونحو ذلك من العبارات(٢٨) . ومن ذلك قوله في مناظرة له مع أحد أئمة الحنفية(٢٩) : «وَكَلَّمَنِي بَعْضُ من يَذْهَبُ هذا المَذْهَبَ ، وَبِحَضْرَتِنَا جَمَاعَةٌ من أَهْلِ العِلْمِ بِالحدِيثِ ، فَسَأَلْنَاهُمْ عن هذا الحديث ؟ فما عَلِمْتُ وَاحِدًا منهم سَكَتَ عن أَنْ قال : هذا خَطَأٌ ، والذي رَوَى هذا ليس مِمَّنْ يُثْبِتُ أَهْلُ العِلْمِ حَدِيثَهُ . فَقُلْتُ له : قد سَمِعْتَ ما قال هَؤُلَاءِ ، الَّذِينَ لَا شَكَّ في عِلْمِهِمْ بِحَدِيثِك»(٣٠) .

ولذلك قال الإمام البيهقي عن الإمام الشافعي في (مناقبه):«وكان الشافعي

يحفظ من الحديث ما كان يحتاج إليه ، وكان لا يستنكف من الرجوع إلى أهله فيما اشتبه عليه منه ؛ وذلك لشدة اتقائه لله –عز وجل– ، وخشيته منه ، واحتياطه لدينه »(٣١) ،

ثم أسند إلى الشافعي ما يشهد لذلك .

ولما نقل الإمام الشافعي عن بعض من كان يناظره احتجاجه بحديث المجهول ردّ عليه بكلام طويل ، وختم ردَّه بقوله : «وكان ابن سيرينَ والنَّخعِيُّ وَغيرُ واحِدٍ من التّابِعِينَ يَذهَبُ هذا المَذْهَبَ : في أنْ لا يَقبَلَ إلّا عمَّنْ عرَفَ . وما لقِيتُ ولَا عَلِمت أحَدًا من أَهلِ العِلْمِ بِالحدِيثِ يُخالِفُ هذا المذْهَبَ »(٣٢) .

فعقّبه الإمام البيهقي (ت٤٥٨#) بقوله : «وإنما يخالفه بعضُ من لا يُعدُّ من أهل الحديث(٣٣) ، فيرى قبولَ رواية المجهولين ، ما لم يعلم ما يُوجب ردَّ خبرهم»(٣٤) .

فهل يمكن أن يكون الشافعي غير راضٍ عن منهج المحدّثين في نقد السنة؟! وهو يعتمدهم مثل هذا الاعتماد التام !!

وإذا كان هذا هو حال الإمام الشافعي في اعتماد منهج المحدثين تصحيحًا وتضعيفًا ، ونقدًا وتمييزا ، فكيف يحق لأحد من أتباعه ومقلدي مذهبه أن يخالفه في ذلك ؟!

وإلى ذلك نحا الإمام البيهقي (ت٤٥٨#) في احتجاجه على أبي محمد الجويني (٤٣٨#) ، حيث ذكّره بمنهج الإمام الشافعي في قبول الأحاديث وردّها ، فقال في رسالته إليه : «وأرجو من الله سبحانه أن يُحيي به سنة إمامنا المطّلبي في قبول الآثار ، حيث أماتها أكثر فقهاء الأمصار ، بعد مَن مضى من الأئمة الكبار ، الذين جمعوا بين نوعَيِ علم الفقه والأخبار .

ثم لم يَرْضَ بعضُهم بالجهل به ، حتى رأيته حَمَلَ على العالِم به ، بالوقوع فيه ، والإزراء به ، والضحك منه ! وهو مع هذا يُعظِّمُ صاحبَ مذهبِه ويجلُّه ، ويزعم أنه لا يفارق في منصوصاته قوله ، ثم يَدَعُ في كيفية

قبول الحديث ورده طريقتَه ، ولا يسلك فيها سيرته ؛ لقِلّة معرفته بما عرف !! هلا نظر في كتبه ، ثم اعتبر باحتياطه في انتقاده لرواة خبره ، واعتماده فيمن اشتبه عليه حاله على رواية غيره ، فيرى سلوك مذهبه – مع دلالة العقل والسمع – واجبًا على كل من انتصب للفتيا : فإما أن يجتهد في تَعَلُّمِه ، أو يسكت عن الوقوع فيمن يعلمه . فلا يجتمع عليه وِزْران ، حيث فاته الأجران ، والله المستعان »(٣٥) .

ولئن كان هذا هو حال الإمام الشافعي من منهج المحدثين النقدي ، وهو من الفقه اجتهادًا وإمامةً بالمحل الذي هو فيه . فلن تجد في إخوانه من أئمة المذاهب الفقهية من يخالفه(٣٦) ، في الرجوع لمنهج المحدثين النقدي ؛ إلا فيما كان الفقيه لا يعرفه من منهجهم . فتكون الحجة فيه : بما عرف ، لا بما لم يعرف . والحجة أيضًا : بمنهجه في الحرص على موافقة منهجهم ، لا بما ظنه من منهجهم ، وليس منه .

ذلك أن الذين يزعمون للفقهاء منهجًا يخالفون به منهجَ المحدثين في نقد السنة ، لا يستثنون من الفقهاء أحدًا ، فلا يستثنون الإمامَ الشافعي من هؤلاء الفقهاء بأنه ممن انفردَ عن بقيتهم باتّباع منهج النقد عند المحدثين والسير على طريقتهم . بل يجعلون هذا الاختلافَ بين منهجَي الفقهاءِ والمحدثين في نقد السنة اختلافًا ينتظم : عامةَ الفقهاء (في جهة) ، وعامةَ المحدثين (في الجهة الأخرى) ! وخاصة أئمة المذاهب الأربعة ، وبالأخص الفقهاء الثلاثة (سوى الإمام أحمد) ، فلا يرتابون أن لهؤلاء الثلاثة خاصةً منهجَهم النقديَّ المختلفَ ، والذي ينفردون فيه ببعض قواعده عن قواعد نقد المحدثين. فإذا انتقض زعمُهم في أحد هؤلاء الثلاثة ، فقد هوى بنيانُهم ، وانتثرت عليهم حججهم . خاصة أنهم ما احتجوا لانفراد أحد الفقهاء بقاعدة نقدية تخالف قاعدة نقد المحدثين ، إلا ووجدوا للشافعي مثلها ونحوها وشبيها بها . فإن لم تدل تلك الحجة على انفراد الإمام الشافعي بها ، فهي على ذلك من غيره : لن تدل على انفراده بها عن منهج المحدثين ؛ ما دام عدم التناقض أحدَ أدلة عدمِ الانتقاض !

ويؤكد وهاء ذلك الزعم (باختلاف منهج الفقهاء عن منهج المحدثين) : أن من يزعمه يبنيه على دعوى أن للفقهاء نظرة تختلف عن صنعة المحدثين في النقد ، وأن نقد الفقهاء يلحظ القبولَ واطمئنانَ النفس للثبوت ، ولا يقف عند رسوم الصنعة الحديثية ، ولا تحجره آلةُ النقد المصطلَحيّة ، ولا يتقيّد بالأشكال والمباني العُرفية ، وإنما ينظر إلى المخابر والمعاني الدالة على القبول أو الردّ !

وكأن المحدثين لا يفعلون ذلك !!

لكن دعه وقولَه هذا ، حتى يقف على أن الإمام الشافعي (وهو رأس من رؤوس الذين لا يقفون عند رسوم الصنعة الحديثية ، ولا تحجرهم آلةُ النقد المصطلَحيّة ، ولا يتقيّدون بالأشكال والمباني العُرفية ، وإنما ينظرون إلى المخابر والمعاني الدالة على القبول أو الردّ) = قد اتّبع منهج النقد عند المحدثين ، ولا رآه مخلا بذلك النظر ، ولا قاصرًا في منهجه عن تحقيق طمأنينة النفس بتمييز الخبر المقبول طمأنينةَ علم وتدقيق ، ولا متوسِّعًا في إخراج ما اطمأنت النفوس إلى ثبوته عن القبول ؛ تشديدًا وغلوًّا !!

فماذا سيقول ؟! وأين يذهب زعمه ؟! وقد بان أن نظر الفقيه لا يختلف عن نظر المحدث في نقد السنة(٣٧) .

فإن تركنا الفقهاء وعلاقتهم التكاملية مع المحدثين ، بما أظهرنا به إجماعَهم على التسليم لمنهج المحدثين في النقد؛ أخذنا بعدهم في النظر إلى خصوم المحدثين التقليديين، وهم المعتزلة ! فانظر ماذا كان موقفُ أديبِ العربيّة الأكبر وخطيبِ المعتزلة الأوحد أبي عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ) من هذا الأمر ، حيث قال في نقضه على الشِّيَعَة المسمّىٰ بـ(العثمانية) : «ومتى ادّعينا ضعفَ حديثٍ وفسادَه ، وخِفْتُمْ مَيْلَنا أو غَلَطَنا، فاعترضوا حُمّالَ الحديثِ وأصحابَ الأثرِ ، فإن عندهم الشفاءَ فيما تنازعنا فيه ، والعلمَ بما الْتَبَسَ علينا منه . ولقد أنصفَ كلَّ الإنصافِ من دعاكم إلى المَقْنَعِ ، مع قُرْبِ داره ، وقِلّةِ جَوْرِه(٣٨) . وأهلُ الأثرِ مِنْ شأنِهم روايةُ كلِّ ما صَحَّ عندهم ، عليهم كان .. أو لهم»(٣٩).

وهذه شهادةٌ عزيزةٌ غاليةٌ من أديب العربية وخطيب المعتزلة أبي عثمان الجاحظ (رَحِمَهُ اللهُ تعالى وتجاوزَ عنه)([٤٠]) عن صحة منهج المحدثين، وأنهم المرجعُ في نقد السنة، مع ما وصفهم به من عظيم إنصافهم ، وبُعدهم عن الأهواء في أحكامهم !

وهذا ذكّرني أيضًا بقول الأديب الكبير وخطيب أهل السنة أبي محمّد ابن قتيبة الدِّيْنَوَري (ت٢٧٦هـ) عن حديث يُضعِّفُه المحدّثون :«ولكن لم نَرَ أهلَ العلمِ بالأثر يُثْبِتونه ، وهم عندنا القدوة في معرفة صحيح الأخبار وسقيمها»([٤١]) .

وقال ابن قتيبة في موطن آخر عن المحدثين :«وهم القدوة عندنا في المعرفة بصحيح الأخبار وسقيمها ؛ لأنهم أهلها والمعنيّون بها ، وكلُّ ذي صناعة أولى بصناعته»([٤٢]) .

بل هذا أديب العربيّة المتصوف المتكلم ، المتربّع على عرش الأدب بعد الجاحظ ، أعني أبا حيّان التوحيدي (ت٤١٤هـ) ، يذكر علوم السنة ، ثم يقول : «وليس في جميع عوارضها أشدّ من معرفة صحيحها من سقيمها ، وجائزها من مُحالها ، والكلام في ذلك : بين أهلها»([٤٣]). أي : علمُ تمييزِ صحيحها وسقيمها محصورٌ في أهل الحديث !

ورحم الله الإمامَ أبا المظفّر السمعاني الشافعي (ت٤٨٩هـ) ، فإنه عندما وجد الإمامَ أبا زيدٍ الدَّبُوسي الحنفي (٤٣٠هـ) قد تكلّم عن شروط قبول الرواية([٤٤]) ،

لم يرضَ منه الدخولَ في هذا الباب أصلًا ! فقال عنه : «والعَجَبُ من هذا الرجل ؛ أنه جعل هذا الباب : (بابُ نقدِ الأحاديث) !

ومتى سُلِّمَ له ولأمثاله نَقْدُ الأحاديث ؟! وإنما نقدُ الحديثِ لمن يعرف الرجالَ وأحوالَ الرُّواةِ . ويقفُ على كلِّ واحدٍ منهم، حتى لا يشذَّ عنه شيءٌ من أحواله التي يحتاج إليها ، ويعرف زمانَه ، وتاريخَ حياته ،

ووفاتَه ، ومن روى عنه ، ومن روى هو عنه ، ومن صحب من الشيوخ وأدركهم ، ثم يعرف تقواه وتورّعَه في نفسه ، وضبطَه لما يرويه ، وتيَقُّظَه في رواياته . وهذه صنعةٌ كبيرةٌ ، وفنٌّ عظيمٌ من العلم . وقد قال النبي –صلى الله عليه وسلم– : « لا تنازعوا الأمرَ أهلَه »([٤٥]) .

(ثم أكمل أبو المظفَّر كلامَه قائلًا :) وهذا الرجل – أعني الدَّبُوسي – وإن كان قد أُعْطِيَ حَظًّا من الغَوْصِ في معاني الفقه ، على طريقةٍ اختارها لنفسه = ولكن لم يكن من رجال صنعةِ الحديث ونقد الرجال ، وإنما كان غايةَ أمره الجدالُ والظفرُ بطرفٍ من معاني الفقه ، لو صحّت أصوله التي يبني عليها مذهبَه ، ولكن لم يحتمل الأساسُ الضعيفُ من البناء عليه ، لا جَرَمَ لم ينفعه ما أُعطي من الذكاء والفهم ؛ إلا في مواضع يسيرة ، أصاب فيها الحق ، وأما في أكثر كلامه وعامّته تراه يبنى على قواعد ضعيفة ، ويستخرج بفضل فِطْنَتِه معانيَ لا توافقها الأصول ، ولم يوافقه عليها أحدٌ من سلف أهل العلم . ثم يحمله عُجْبُهُ برأيه على خوضِه في كل شيءٍ ، فتراه دخّالاً في كلّ فنّ ، هَجُومًا على كل علمٍ ، وإن كان لا يحسنه ، فيهجم ويعثُرُ ، ولا يشعر أنه يعثر !!([٤٦])

وقد اتَّفَقَ أهلُ الحديثِ : أنّ نَقْدَ الأحاديثِ مقصورٌ على قومٍ مخصوصين، فما قبلوه .. فهو المقبول ، وما ردُّوه .. فهو المردود . وهم : أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ، وأبو زكريا يحيى بن معين البغدادي ، وأبو الحسن على بن عبد الله المديني ، وأبو يعقوب إسحاق ابن إبراهيم الحنظلي ، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وأبو زرعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرازي ، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، وأبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي ، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي ، ومثل هذه الطبقة: يحي بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والثوري ، وابن المبارك ، وشعبة ، ووكيع ، وجماعةٌ يكثرُ عددُهم ، ذَكَرَهُم علماءُ الأمة .

فهؤلاء .. وأشباهُهم : أهلُ نقدِ الأحاديث ، وصيارفةُ الرجال . وهم المرجوعُ إليهم في هذا الفنّ ، وإليهم انتهت رئاسةُ العِلْمِ في هذا النوع . فرحم الله امْرَأً عَرَفَ قَدْرَ نَفْسِه وقَدْرَ بِضَاعته مِنَ العِلْمِ ، فيطلبَ الرِّبْحَ عَلىٰ قَدْرِه»(٤٧) .

وقال في مكانٍ آخر عن الدَّبُوسي : «وأنا أعلم قطعًا أنه لم يكن له في هذا العلم حظٌّ ، أعني : العلمَ بصحيح الأخبار وسقيمها ، ومشهورِ الأخبار وغريبها ومنكراتها وغير منكراتها ؛ لأن هذا أمرٌ يدورُ على معرفة الرواة ، ولا يمكن أن يُقترَبَ من مثل هذا بالذكاء والفطنة . فكان الأولى به (عفا الله عنه) أن يترك الخوضَ في هذا الفنِّ ، ويحيله على أهله ؛ فإن من خاض فيما ليس من شأنه ، فأقلُّ ما يصيبه افتضاحُه عند أهله. وليست العبرةُ بقبول الجهلة ، فإن لكلِّ ساقطةٍ لاقطةً ، ولكل ضالةٍ ناشدًا. ولكن العبرة في كل علمٍ بأهله الأَذْنِيْنَ ، ولكل عملٍ رجالٌ ، فينبغي أن يُسَلَّمَ لهم ذلك .

فإن قال قائل : فما حَدُّ الخبر الصحيح عندكم ؟ قلنا : قد ذكرنا من قِبَلُ رجالَه وكُتبَه ، فالأمر بالتصحيح والتمريض إليهم(٤٨)»(٤٩) .

وقال أبو المظفّر في موطنٍ آخر : « واعلم أن الخبر ، وإن كان يحتمل الصدقَ والكذب ، وللظنِّ والتَّجَوُّزِ فيه مدخلٌ ، لكن هذا الذي قلناه(٥٠) ، لا يناله أحدٌ ؛ إلا أن يكون معظمَ أوقاته وأيامه مشتغلًا بعلم الحديث ، والبحث عن سيرة النَّقَلة والرواة، ليقف على رسوخهم في هذا العلم ، وكُنْهِ معرفتهم به ، وصِدْقِ ورعهم في أحوالهم وأقوالهم ، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل ، وما بذلوه من شدة العناية في تمهيد هذا الأمر ، والبحث عن أحوال الرواة ، والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها . ولقد كانوا (رحمهم الله ، وأنزل رضوانه عليهم) بحيث لو قُتِلوا لم يُسامحوا أحدًا في كلمةٍ يتقوّلُها على رسول الله ^ ، ولا فعلوا(٥١) هم بأنفسهم ذلك . وقد نقلوا هذا الدين إلينا ، كما نُقل إليهم ، وأدَّوْا على ما أُدِّيَ إليهم . وكانوا في صِدْقِ العناية، والاهتمام بهذا الشأن، بما يجلُّ عن الوصف ، ويَقْصُرُ دونه الذِّكْر . وإذا

وقف المرءُ على هذا من شأنهم، وعرف حالَهم ، وخَبَرَ صِدْقَهم وورعَهم وأمانتَهم ، ظهر له العِلْمُ فيما نقلُوهُ وروَوْهُ .

(ثم قال :) فكما يُرجع في معرفة مذاهب الفقهاء (الذين صاروا قدوةً في هذه الأمة) إلى أهل الفقه، ويُرجع في معرفة اللغة إلى أهل اللغة ، ويُرجع في معرفة النحو إلى أهل النحو = فكذلك يجب أن يُرْجَعَ في معرفة ما كان عليه رسولُ الله –صلى الله عليه وسلم– وأصحابُه إلى أهل النقل والرواية ؛ لأنهم عُنُوا بهذا الشأن ، واشتغلوا بحفظه والتفحُّصِ عنه ونَقْلِه ، ولولاهم لانْدَرَسَ عِلْمُ النبيّ –صلى الله عليه وسلم– ، لم يقف أحدٌ على سُنَّتِه وطريقته ..» إلى آخر كلامه الجليل(٥٢) .

وقال الإمام الفقيه المقرئ أبو شامة المقدسي الشافعي (ت٦٦٥) : «وأئمةُ الحديث المُعْتَبَرُون هم القُدوةُ في فَنِّهم، فوجب الرجوعُ إليهم في ذلك ، وعَرْضُ آراء الفقهاء على السُّنَنِ والآثارِ الصحيحة ، فما ساعده الأثرُ فهو المعتبر ؛ وإلا .. فلا . ولا نُبطلُ الخبرَ بالرأي ، بل نضعّفُه (إن كان(٥٣)) على اختلافِ وُجُوهِ الضَّعْفِ مِنْ عِلَلِ الحديثِ المعروفةِ عند أهله ، أو بإجماع الكافّة على خلافه . وقد يظهر ضعف الحديث ، وقد يخفى ...(إلى أن قال:) وأصعب الأحوال أن يكون رجال الإسناد كلهم ثقات ، ويكون متن الحديث موضوعا عليهم أو مقلوبا أو قد جرى فيه تدليس . ولا يعرف هذا إلا النقّادُ من علماء الحديث ؛ فإن كنتَ من أهله ، وإلا سَلْ عنه أهلَه »(٥٤) .

الهوامش:

١. وستجد نماذج لذلك في الملحق بآخر المقالة .
٢. قال إمام الحرمين الجويني (ت٤٧٨هـ) : «لو حلف إنسانٌ بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحّته من قول النبي ^ ، لما ألزمتُه الطلاق، ولا حـنّـثـتُـه ؛ لإجماع علماء المسلمين على صحتهما » . أسنده ابن الصلاح في : صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط (٢٣) ، ونقله ابن الصلاح وأيّده . ونحوه قول الفقيه الأصولي المالكي المتحرر الإمام الفقيه المازَري (ت٥٣٦#) متحدّثًا عن دلالة الاستفاضة على الثبوت : «ولهذا يُعمَلُ بأحاديث الموطأ والبخاري ومسلم ؛ لروايتنا هذه الدواوين عن شيوخ ثقات وأئمة عدول ، وأخبرونا

بذلك عن أمثالهم ، حتى انتهى الأمر إلى مالك والبخاري ومسلم . وهؤلاء قد ذكروا أنهم ما أدخلوا في كتبهم إلا أخبار العدول ، ولم يُعثر – مع البحث فيمن رووا عنه – على خلاف ما وصفوه به» . إيضاح المحصول من برهان الأصول للمازري (٤٨٢) . وتنبه لقوله : « ولم يُعثر – مع البحث فيمن رووا عنه – على خلاف ما وصفوه به» .

٣. قال الإمام النووي : «اتفق العلماء (رحمهم الله) على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان، البخاري ومسلم ، وتلقّتهما الأمة بالقبول» . كما في شرحه لصحيح مسلم (١/٢٠-٢١) ، وإرشاد طلاب الحقائق له (١/١٣٣-١٣٤) ، وغيرهما .
٤. رسالة البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني (٥٧-٥٨) .
٥. ولئن خالف المعتاد أن يكون الملحق أطول من المقال الأصل ، فهو لأنه ليس ملحقا على التحقيق ، وإنما هو جزء من كتاب .
٦. في شرح اللمع (٢/١٠٣٣ رقم ١١٨٣) .
٧. في كتابيه : البرهان (١٣٣٢ رقم ١٤٩٢) والتلخيص (٣/٢/٤٥٩-٤٦٠ رقم١٩٥٥) .
٨. سيأتي نقل نصّ كلامه (١٢٩-١٣٤) .
٩. في المستصفى (٢/٣٨٤و٣٨٧) .
١٠. في المحصول (٦/٢٥) .
١١. سيأتي نقل نصّ كلامه .
١٢. نهاية الوصول إلى علم الأصول لصفي الدين (٩/٣٨٣٠) .
١٣. في شرح مختصر الروضة (٣/٥٧٩-٥٨٠) .
١٤. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعلاء الدين البخاري (٤/٣٩) .
١٥. نهاية السول في شرح منهاج الوصول للإسنوي (٢/١٠٣٧) .
١٦. في البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع (٢/٣٨٢-٣٨٣) .
١٧. في التقرير والتحبير (٣/٣٩٠) .
١٨. في التحبير شرح التحرير (٨/٣٨٧٥) .
١٩. يناقض في الظاهر هذا التسليم الكاملَ من المتكلمين لمنهج المحدثين كلامٌ آخر لهم ، فانظره في ملحقٍ بآخر الكتاب ، مع الجواب عليه (٣٨١) .
٢٠. تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢-٣) .
٢١. تقدمة الجرح والتعديل (٣-٥) .
٢٢. فتح المغيث للسخاوي (٢/٦٨) .
٢٣. العلل للإمام أحمد - برواية ابنه عبد الله - (رقم ١٠٥٥) ، وآداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٩٤-٩٥) ، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٩/١٧٠) ، والمدخل للبيهقي (رقم١٧٣) ، ومسألة الاحتجاج بالشافعي للخطيب (٣٨٩) ، والانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء لابن عبد البرّ (١٣٧) .
٢٤. مسألة الاحتجاج بالشافعي للخطيب - ضمن مجلة البحوث الإسلامية التابعة لرئاسة البحوث والإفتاء بالمملكة - (٣٩٠) .
٢٥. الرسالة للشافعي (٣٩٤رقم١٠٨٩) ، وانظر شرح البيهقي لها في مناقب الشافعي (٢/٢٩) .
٢٦. أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/١٠٩) ، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/٤٧٧) ، وفي المدخل إلى السنن الكبرى (رقم٦٨٩) ، وأبو إسماعيل الهروي في

ذم الكلام (٣٠٦/٢ رقم٤٠١) ، وابن الجوزي في تلبيس إبليس (٧٥/١رقم٢٧) ، وغيرهم ، وهو ثابتٌ عن الشافعي من أكثر من وجه .

٢٧. حتى لقد بلغ ببعضهم من شدة متابعة الشافعي للمحدثين أن قال :«الشافعي عندهم مقلِّدٌ في الحديث ، لم يبلغ درجة الاجتهاد في انتقاده ومعرفته ، وأبو حنيفة كذلك ، وإنما عدّوا من أهله مالكًا » . الموافقات للشاطبي (٤٦/٥) . ولا شك أن في هذا الكلام ما فيه : بُعدًا عن الصواب ، وجهلا بالإمام الشافعي أو تعصبًا ! والصواب أن يُقال : إن الإمام الشافعي كان مجتهدًا في نقد الحديث ، لكنه لا يبلغ في نقده له درجة أقرانه من أئمة النقد : كعبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان . كما لم يبلغ هؤلاء في الفقه درجة الفقهاء المجتهدين في عصرهم ، وإن كانوا علماء بالفقه ، ولهم فيه اجتهاد .

٢٨. وانظر من ذلك في الأمّ : (٣٧٨/٢و٥٦٩) (١١١/٣و١٩١و٤٩٦) (١٧/٤) ، وغيرها كثيرٌ من المواطن .

٢٩. غالب مناظرات الإمام الشافعي مع فقهاء العراق كانت مع الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، وأقلها ما كانت مع غيره من كبار فقهاء مدرسة أهل الرأي . وبذلك يكون هذا الكلام من الإمام الشافعي دالٌّ على أن أئمة مدرسة أهل الرأي على منهجه وطريقته في اعتماد منهج المحدثين النقدي .

٣٠. الأم (٤١٨/٧) .

٣١. مناقب الشافعي للبيهقي (١٥٣/٢)

٣٢. الأم للشافعي (٢٥٦/٧) .

٣٣. يقصد : من لم يكن عالما بالحديث : فقيها كان أو متكلما ، وغير العالم بالحديث ليس يحق له خلاف أهله ، ولا عتبار بخلافه . هذا هو مراد الإمام البيهقي ، وليس مراده حكاية الاختلاف بين المحدثين والفقهاء !

٣٤. رسالة البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني (٤٩) .

٣٥. رسالة البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني (٥٧-٥٨) .

٣٦. ذلك أن كل من يزعم للفقهاء منهجا يخالف منهجَ المحدثين في نقد السنة لا يستثني من الفقهاء أحدًا ، فلا يستثنون الإمام الشافعي من الفقهاء بأنه ممن كان يتّبع منهج النقد عند المحدثين ويسير عليه . بل يجعلون هذا منهجا شاملا لعامة الفقهاء ، وخاصة أئمة المذاهب الأربعة ، وبالأخص الفقهاء الثلاثة (سوى الإمام أحمد) . فإذا انتقض زعمهم في أحد هؤلاء الثلاثة ، فقد هوى بنيانهم ، واثترت عليهم حججهم . يبني زعمه هذا على أن للفقهاء نظرة تختلف عن صنعة المحدثين في النقد ، وأن نقد الفقهاء

٣٧. هذا موضوع طويل الذيل ، كثير الاعتراض . وأرجو أن ييسر الله تعالى لي بيانه بأكثر من هذا البيان ، والإجابة عن حجج اختلاف منهج الفقهاء النقدي عن منهج المحدثين . فلي بذلك عنايةٌ تامة ، واختصاصُ جهدٍ وبحثٍ ونظر . وإن كنت أحسب ما ذكرته كافيا (على شدة اختصاره) ، ويثير تساؤلات مهمة حول هذا الموضوع ، سيكون تجاوزها بلا جواب صحيح أمرا متعذِّرًا على من اعتاد النظرَ المستقلّ ، ولديه ملكةُ النقد ، وانفكّ عن أسر النُّقولات وسياج الأقوال ، وتجاوز مهارةَ القصِّ واللزق إلى ما هو أعلى منها وأشرف . وأما من أبى إلا الاحتجاج بالأقوال ، فلا عليه أن ينقل الأقوال

التي ذكرتُها أيضًا ، والتي تدل على اتحاد منهج نقد الفقهاء والمحدثين ! فهي أيضًا ما تزال أقوالا ونُقولا ، وواجب أمانة النقل ، وفريضةُ تمام استيعابه لها = يفرضان عليه ذكرها ؛ ليذكر بذلك الأقوال المتعارضة (بلا انتباه) ، ويجمع الأقوال المتناقضة (ولا هو هناك!) ! فهذا شأن أمثاله ، في قديم الدهر وحديثه !!

٣٨. كذا هي العبارة ، وليست مناسبةً لبلاغة الجاحظ !

٣٩. العثمانية للجاحظ (١٥١-١٥٢) .

٤٠. بل لقد أثبت الإمامُ الشافعي أن أشدَّ الناس نُفْرَةً عن الحديثِ وأهلِه ، وهم من كانوا يردُّون السنةَ كلَّها من أهل الكلام الذين لا فقه عندهم ، أنهم قد اضطُّرُّوا إلى تقليدِ أهلِ الحديث فيمن يعدّونه من فقهاء الـمِلَّة ومن لا يعدّونه فيهم ! فقال (رحمه الله) : « فَأَسْمَعُك قَلَّدْت أَهْلَ الحديث ! وَهُمْ عِنْدَك يُخطِئُون فيما يَدِينُونَ به من قَبُولِ الحديث ! فَكَيْفَ تَأْمَنُهُمْ على الخطأِ فِيمن قَلَّدُوهُ الفِقهَ وَنَسَبُوهُ إلَيْهِ ؟! فَأَسْمَعُك قَلَّدْت من لَا تَرْضَاهُ !! وَأَفْقَهُ الناسِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَكْثَرِهِمْ أَتْبَعُهُمْ لِلْحَدِيثِ ، وَذَلِكَ عندك أَجْهَلُهُمْ ؛ لأنّ الجَهْلَ عِنْدَك قَبُولُ خَبَرِ الانْفِرَادِ» ، جماع العلم - ضمن كتاب الأم - (٩/٢٥) .

٤١. الأشربة لابن قتيبة (١١٠) .

٤٢. تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (١٨٧) .

٤٣. رسالة أبي حيان في العلوم (٢١) .

٤٤. تقويم أصول الفقه : لأبي زيد الدَّبُوسي - بتخفيف الباء المضمومة - (٢/٢٦٥-٢٦٦) .

٤٥. أخرجه البخاري (رقم ٧٩٥٦، ٧٢٠٠) ، ومسلم (رقم ١٧٠٩)، من حديث عُبادة بن الصامت ▫، بلفظ : « بايعنا رسول الله ^ ... وأن لا ننازع الأمرَ أهلَه » .

٤٦. هذا النقد اللاذع أكتبه للأمانة والتاريخ ، وأدع الحكمَ عليه لمن أراد أن يحكُمَ بين الإمامين! وإن المرءَ ليجد في نزاعات أهل العلم لذةً لا يجدها في مجرى كلامهم العلميِّ الهادئ ، وتبدو له في لحظات غضبهم مثاراتُ فوائد لا تبدو في غيرها ؛ فيأخذ العاقلُ الموفَّقُ منها ما صَفا ، ويدعُ ما كَدَرَ. وأما الآخَرُ (غير العاقل أو غير الموفّق) : فيكاد لا يأخذ منها إلا الكدر ، فيقلدهم في فلتات غضبهم ، وهو يظن أنه بذلك متشبِّهٌ بأهل العلم في ردودهم ، وأنه مُقْتَدٍ بأهل السنة في غَيرتهم وحميّتهم على الدين ، وهو إنما تشبَّهَ بزلاّت العلماء ، وإنما اقتدى بموضع النقصِ البشريِّ منهم . فانظروا كم ربح الأول من هذين الرجلين (وهو الذي أخذ الصَّفْوَ ووَدَعَ الكدر) ؟! وكم خسر الثاني ، وماذا حصّلَ ؟!! وقد شابه مقالةَ السمعاني في الدبوسي ما حكاه الجاحظ عن أبي واثلة إياس بن معاوية (ت١٢٢هـ) مما استنكره عليه ، فقال : «فإن كان هذا الخبرُ عن هذا الرجُلِ المَذكُورِ بشدّة العقل المنعوتِ بثُقُوب الفِراسة ودِقَّةِ الفطنة صحيحًا ، فما أعظم المصيبةَ علينا فيه ، وما أخلَقَ الخبَرَ أن يكون صحيحًا ؛ وذلك أنّي سمعتُ له كلامًا كثيرًا من تصنيف الحيوان وأقسامِ الأجناس يدلُّ على أنَّ الرجلَ حينَ أحسَنَ في أشياءَ ، وهَّمه العُجْبُ بنفسِه أنَّه لا يَروم شيئاً فيمتنعُ عليه . وغرَّه مِن نفسِه الذي غرّ الخليل بنَ أحمدَ ، حينَ أحسَنَ في النحوِ والعَرُوض ، فظنَّ أنَّه يُحسِن الكلامَ وتأليف اللُّحون ، فكتبَ فيهما كتابَين لا يُشِير بهما ولا يَدُلُّ عليهما إلاّ المِرَّةُ المحترِقة ، ولا يؤدّي إلى مثل ذلك إلاّ خِذلانٌ من الله تعالى ، فإنّ الله عزَّ وجلّ لا يُعجزه شيء» . الحيوان للجاحظ (١/١٥٠) . والمِرّةُ المحترقة :

كناية عن المزاج الشديد اختلاطُه ، البعيدِ عن الاعتدال والصحّة . ومع صحّة تقرير الجاحظ في التنظير ، ومع صحّة تحليله لهذه الحالة الإنسانية ، ومع وُرود احتمال وقوعها ممن أجاد أكثرَ من فنٍّ وكان من أهل الذكاء (كما ادّعاه السمعاني على الدّبُوسي)؛ لكنّ ختام كلام الجاحظ كان فيه تحاملٌ ظاهرٌ ، خاصةً عندما ذكر الخذلان الإلهي لذينك السيّدين الإمامين ، مما يجبرنا على أن نَـشُكَّ في نزاهة تقويمه وفي عدالة حكمه !!

٤٧. قواطع الأدلة لأبي المظفّر السمعاني الشافعي (٢/٤٠٥-٤١١) .

٤٨. رحم الله أبا المظفر السمعاني ! لقد بلغ به التسليم للمحدثين في علمهم ، وفي التصحيح والتضعيف منه خاصة ، أن يقرر هذا التقرير ، الذي يرى فيه بأن من لم يكن من أهل الحديث فليس محتاجًا إلى أن يعرف حدَّ الحديث الصحيح (تعريفَه وشروطَه) ؛ لأن الذي ليس من أهل الحديث لن ينتفع من العلم بذلك شيئًا (حسب رأي السمعاني) ؛ لأنه ليس أهلا للتصحيح والتضعيف ، فلماذا يحرص مِثْلُه على العلم بما لا ينفعه ! فإن أراد أن يعرف هذا الرجلُ صحيحَ الأحاديث من ضعيفها ، فليس عليه حينئذٍ إلا الرجوع إلى كُتب أئمة الحديث وإلى أحكام نُقّاده ورجاله ، ليعرف منها ومنهم ذلك . وليس له في تحصيل المعرفة بذلك إلا هذا الجهد ، الذي لا يتجاوز جُهدَ المقلِّد للمحدّثين !! ويقول أبو المظفّر قولَه هذا عن عالمٍ كبير كأبي زيد الدَّبُوسي !! فماذا سيقول لو رأى زماننا ؟!!

٤٩. قواطع الأدلة لأبي المظفر السمعاني (٣/١١) .

٥٠. الذي قاله هو : إفادةُ خبرِ الآحاد العلمَ النظريَّ بالقرائن التي لا يعرفها إلا أهلُ الحديث، دون مَن سواهم .

٥١. كذا في مَصْدَرَيِ النقل ، وهي صحيحةُ المعنى ، لكنها ضعيفةٌ في هذا السياق ، ولذلك أحسبها مصحّفةً !

٥٢. الحجة في بيان المحجّة لأبي القاسم التيمي الأصبهاني (٢/٢٣٥-٢٣٧) ، ومختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزيّة (٤/١٥٦٥-١٥٦٧) ، وصون المنطق للسيوطي (١٦٤-١٦٥) .

٥٣. جملة : (إن كان) جملةٌ معترضة ، و(كان) هنا تامة ، والمعنى : إن وقع منا تضعيف الحديث فبناء على وجوه التعليل المختلفة (: المتعدّدة) المعروفة عند المحدثين ؛ هذا ما يجب أن لا يكون منا سواه .

٥٤. خطبة الكتاب المؤمَّل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (١٢٥-١٢٦) .